أزمة الإنسان في عصر العولمة

جـــــــــــاك بـــــــــــولان

مديـــــــر كرســـــي اليونسـكو للفلســـفة الثقافيـة والمؤسســـات، جامعـــة باريس الثامنـة، فرنســـــــا

ترجمة الدكتور الـزواوي بغـورة

الملخص

إن تجريبية الإنسان لذاته التي بدأت منذ القرن التاسع عشر، وذلك عندما أخضع التاريخ إلى الإجماع؛ بحيث تحول هذا المعيار كناظم لهذه التجريبية أو (الطبيعة الداخلية) للإنسان التي ترافقت مع توافق الفرضيات العلمية مع العالم الخارجي والمرئي من خلال مختلف أشكال الإثبات. إن هذه التجريبية الكلية للعالم وللكائن الإنساني هي التي تشكل الأفق الذي انبثقت منه العولمة. وفي هذه التجريبية الكلية المتوجهة نحو تحكم الإنسان في ذاته ونحو تأسيس عدالة كونية، لم تسمح للعلوم التي تسمى بالعلوم الإنسانية بأن تتدخل كأداة منظمة أو كحكم جماعي، وإنما اكتفت بتعيين أشكال التكيف الوظيفي والأخلاقي للكائن الإنساني والمعارف التي ينتجها. إن هذا التعيين قد تم وفقاً لنموذج كانط وهمبولد القائم على الكونية المستنيرة. ولا يمكن لنا ان ننكر الأثر الثقافي لهذا النموذج؛ بحيث تجاوز حدود الأمم واللغات والثقافات، ولكنه أدى في الوقت نفسه إلى نوع من التوظيف الفارغ الذي لا يستجيب لتطلعات السيطرة على العالم والتحكم في الإنسان.

إن الحياد الوصفي المطلوب من العلوم الإنسانية يمنعها من إعطاء شرعية لبعض التصرفات مقارنة بتصرفات أخرى، فالكائن الإنساني لم يثبت على شكل معين من الحياة ولم يتوقف عن مضاعفة أشكال من الحياة الممكنة ووصفها. والقيام بعملية إدخالها في العولمة يعني إدخالها في عملية تجريبية للاكتفاء في حدوده العليا لرغباتنا. يظهر ذلك جلياً في المجال الصناعي والتطور التقني الذي تدفع به الرأسمالية الليبرالية التي تعمل على وضع هدف واحد للعلوم الإنسانية ألا وهو: عدم تمكين الأفراد والجماعات من تحقيق سيادتهم، ومن التوزيع المنصف لشروط الحياة بناء على قانون الإجماع. إن الأزمة الحالية للإنسانية ما هي إلا مرحلة جديدة لهذا الوعي.

إن تجريبية الإنسان على ذاته تعتبر الشكل الأخير الذي اتبع منذ القرن التاسع عشر، وذلك عندما أخضع الإنسان إلى مبدأ الإجماع (consensus). ولقد تأسس هذا المبدأ المنظم لهذه التجريبية، ولهذه (الطبيعة الداخلية) للإنسان على توافق الفرضيات العلمية مع العالم المرئي، والتأكد منها. إن هذا التجريب الشامل للعالم والإنسان هو الأفق الذي انبثقت منه العولمة (mondialisation). في هذه العملية التجريبية المتجهة نحو سيطرة الإنسان على نفسه، ونحو تأسيس عدالة كونية/ عالمية (universelle)، فإن العلوم المسماة بالعلوم الإنسانية لم تتمكن من التدخل سواء بوصفها قواعد للتنظيم أو بوصفها حكماً جماعياً، وإنما اكتفت بتعيين أشكال التطبيق الوظيفي والأخلاقي للإنسان ومعرفته بنفسه ولما ينتجه. إن هذا التعيين قد تم وفقاً للنموذج الكانطي والهمبو لدي (modèle kantien et humboldien) الخاص بالكونية المستنيرة. إننا لا نستطيع إنكار قيمة هذا النموذج على تجريبية الإنسان على نفسه، وعلى الحدود بين الأمم، واللغات والثقافات. ولكن مع ذلك نرى أنه قد أدى إلى نزعة وظيفية فارغة لم تستجب للتطلعات الخاصة بالتحكم في العالم والإنسان.

إن الحياد الوصفي المطلوب من العلوم الإنسانية قد منعها من إعطاء شرعية لبعض التصرفات مقارنة بتصرفات أخرى، ولقد أصبح الإنسان يخضع لشكل معين من الحياة بدلاً من أشكال أخرى متعددة. وبالنظر إلى ارتباطها بالعولمة أو الكوكبية (globalisation)، بمعنى في عملية تجريبية غرضها التلبية القصوى للرغبات بأقل الأثمان وبجهد أقل، فإن الطابع الوظيفي للصناعة والتطور التقني الموعود من قبل الرأسمالية الليبرالية قد ارتبط بما تمده العلوم الإنسانية من وعي، وذلك بغية تحقيق نتيجة واحدة: عدم قدرة الفرد والجماعات أن تحقق هدفها المتمثل في تحكم الإنسان في نفسه، وفي تحقيق توزيع منصف لشروط الحياة. فهل بإمكان العلوم الإنسانية أن تجري عملية تشخيص لهذه الأزمة، وأن تقترح حلولاً موضوعية تمكن الإنسان من تحقيق إنسانيته؟

1. خطورة هذه الأزمة وتجذرها ضمن أفق العولمة

ضمن أفق العولمة القائمة، يبدو أن الإنسان بلا مستقبل؛ وذلك لأن نهاية التاريخ المرتبط بغائية الليبرالية الجديدة (néo-libérale) المتمثلة في الخصخصة الاقتصادية والسياسية للعالم هي التي تسمى تعسفاً بالعولمة (mondialisation). إن هذه العولمة القائمة اليوم تبدو وكأنها

عملية تجاوز منظم للحقوق، وذلك من خلال الشركات المتعددة الجنسيات والأسواق المالية. وإذا كانت ثمة جوانب إيجابية لحالات الاتحاد بين هذه الشركات، فإنها في الوقت نفسه تشير إلى عملية تكيفها مع قانون الطلب والعرض. وهذا التكيف يفتخر باستقلاله عن الدول القومية والأحزاب السياسية. ويقترح هدفاً متمثلاً في تلبية الحاجات؛ وذلك من أجل تحقيق شرعيته. ولذا نراه يقدم كل تنظيم اجتماعي على أنه النتيجة المنطقية للتقدم الموحد للسوق العالمية (homogeneisation) وتقديمه على أنه عملية موضوعية مثله مثل التقدم العلمي والتقني. إن إنسانية الجماعات والأفراد قد تم اختزالها في هذا التناغم من خلال تكثيف الطابع الاستهلاكي والمتعي للحرية السلبية (liberté négative) من قبل الجميع وتجاه الجميع. إن هذه العولمة تعطي للسوق المهيمن عالمياً، وإلى الإجماع المزعوم دور الهيئة المماثلة للمقدس في الديانات القديمة.

إن الآثار السلبية لهذه العولمة تبدو جلية، وبخاصة فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية، وأشكال الظلم الاجتماعي. إن ازدياد الانقسامات الاجتماعية، والتفاوت الاجتماعي وتبعية البلدان الفقيرة بالنسبة للبلدان الغنية، والبطالة التي تضرب البلدان الصناعية، وتعاظم الإقصاء الاجتماعي كلها ظواهر سببها طغيان المضاربة المالية التي أدت إلى كوارث جماعية أشبه ما تكون بالكوارث الطبيعية.

إن هذه السمات قد شخصها ماكس فيبر، وتوصل إلى أن مستقبل الإنسانية قد انتقل من عقلانية أخلاقية إلى عقلانية وظيفية مطبقة على التاريخ. وأن الحساب الوحيد الذي يحرك هذه العولمة هو الاحتفاظ بتلك المراتبية (oligarchie) التي تحقق هذه الغاية. وأن الكلمة المقدسة(oracle) هي السوق والإجماع الذي ينظم عملية تكيف العلاقة الاجتماعية مع التقدم العلمي والتقني.

ولكن على الرغم من هذه النتائج الكارثية، فإن الإنسانية لا تعرف ما سماه فوكوياما بـ(الإنسان الأخير)؛ بحيث طرح مصير الإنسانية وكأنه مشكلة ثقافية. إن الإنسانية مضطرة إلى القول بخطأ هذه الصورة الفلسفية التي تجبرنا أن نرى في الإنسانية الرغبة، وذلك وفقاً للتحكم الصناعي والتقني للعالم.

إن هذه التجريبية الثقافية والشاملة التي يتبناها الإنسان والتي تتحكم في نفسه، تتضمن مع ذلك حلاً لمشكلته، لماذا؟ لأن هذه التجريبية تحاول أن تؤسس إجماعاً تواصلياً وديمقراطياً، وتحاول أن تجعله مصدراً لشرعيتها.

إن الطريقة التي يتبناها الإنسان مع هذه التجريبية تتطلب الاتفاق مع الآخر والسعي نحو الهدف الخاص بالتحكم والإجماع، وذلك على أمل أن يجد حلاً لهذه التجريبية. فمن خلال تحويل العلم إلى شكل من أشكال الحياة، فإن الإنسان قد تعود أن يجرب بالكلمة على نفسه وعلى الآخر. ولكن هذه التجريبية التواصلية للذات والآخر بعيدة عن أن تُحل من خلال واجب الاحترام، وإنما هي تخضع لشروط اقتصادية ومتعية (hédonique). ويمكن القول إن هذه الأخيرة هي التي تحكم تجريبية الليبرالية الجديدة للمعمورة. الكل يبحث عن متع أكبر، وعن جهود أقل. وما يميز هذه التجريبية التواصلية أنها تؤسس وتقوي تبعية الناطقين بأولئك الذين تكون كلمتهم هي الكلمة المحددة في المجتمع.

لقد وصف علماء اجتماع القانون من جميع الأمم هذه الآثار الخاصة بالعولمة، وقالوا إنها أدت إلى نوع من حالة البدائية (primitivisation) في العلاقات الاجتماعية والبينذاتية، وأن تلك العلاقات قد تم اختزالها في أفعال استهلاكية، وغذائية، وجنسية، وعنيفة؛ حيث ينكشف بجلاء ضياع معنى الواقع مع تصاعد الإخفاقات النفسية والاجتماعية والسياسية في مخيال قابل لكل شيء، بحيث أصبح كل شيء ممكناً، وذلك من خلال إرادة التحكم بواسطة البرمجة المنطقية-الرياضية، والنجاحات التكنولوجية التي تمنع العمليات الفكرية المصاحبة لهذه التجريبية اليومية والسياسية للإنسان.

لقد وصف كل من غهلان (Gehlen) وهابرماس(Habermas) منذ زمن بعيد هذه العمليات بأنها نتيجة لضياع الهوية، وعدم الاندماج في أي هيئة. ولقد أطلق غهلان على هذه العمليات اسم: (التحييد المؤسساتي والنفسي)، وسماها هابرماس باسم (أزمة العقلانية والشرعية والتنشيط). إن الإنسان المعاصر بتماهيه مع أشكال التنظيم لا يمكن أن يستنتج أي قاعدة سلوكية. ولا تحدد الوضعية التواصلية القيم الخاصة بالحكم سلفاً، أو قيم الوفاء والعدالة والاعتراف التي ميزت السلوك القولي وكانت بمثابة محركه؛ بحيث نستطيع القول إن الوضعية الكلامية تراجعت إلى حد الصفر من حيث الشريك (degré zéro de partenaire)، وهو ما يسمح بأن نجرب عليه كل القيم التأثيرية حتى ينتج، ويتمكن من مخاطبة كل الوقائع البينذاتية، وكل الروابط الاجتماعية المعروفة وغير المعروفة. إن المخاطب لا يمكن له سلفاً أن يعبر عن نفسه كواقع إلا عندما يدخل بالقوة أو بالرغبة في جملة الحلقات المؤثرة التي تجرى عليه من خلال الكلمة. وإن المتكلم لا يوجد كمتكلم إلا إذا كان تحديداً لا يتواصل إلا عندما

لا يقبل ما يقال بالفعل، ولا أن يتحدد من قبل الآخر. إن المخاطب لا وجود له في مثل هذه العمليات التجريبية، وإن رفض كلمته، والصمم الاجتماعي يشهدان على مدى غيابه أو عدم وجوده الإنساني بوصفه إنساناً.

2. التداولية الأفلاطونية الجديدة والمسيحية الجديدة وتوظيفهما للعلوم الإنسانية

كيفما بدا أن الأمر كاف لإعادة تأسيس التواصل كمبدأ تأسيسي (institutio principis) بهدف تحيين الحلم الفلسفي في التحكم في الذات والآخر بإخضاع كل واحد منهما إلى الإجماع، فإن معنى التداولية المتعالية لكارل أوتو أبل وكذلك التداولية الشاملة ليورغن هابرماس هو أن تجد في الممارسة الاجتماعية السياسية الفعلية هذا الاعتراف النظري الذي يحاول الإنسان المعاصر أن يجعل من نفسه كائناً لغوياً. والحل المقترح هو، كما نعرف، إعادة تأسيس التواصل، وذلك بعرض السلطة السياسية المشروعة على الرأي العام القائم على ملكة النقد. وبما أن كل حق، وكل أخلاق عادية للغة تعرف أن شروط تحققها تتم ضمن لعبة القوى السياسية معززة بديناميكية اقتصادية، لذا وجب أخذ هذه الأزمات بعين الاعتبار للاستفادة منها إلى أقصى حد. ويتمثل الرهان في قلب علاقات التبعية في الحياة الاجتماعية من جهة العلاقات الرأسمالية للإنتاج، وذلك بجعل الاقتصاد تابعاً للمجتمع وللتواصل. والحق، فإنه في خضم الإخفاقات يمكن أن نستخرج الدروس المفيدة.

فماذا تتطلب كل وضعية تواصلية حتى تملك السلطة التشريعية؟ إن المتحاورين لا يمكن لهم أن يفترضوا انعدام التماثل لما يجب القيام به معاً ومن خلال التواصل وما يستطيعون إنجازه من خلاله، وبخاصة تحقيق الاستقلال الذاتي لكل واحد منهم، وكذلك أن يحترموا القواعد التي تفرضها هذه الوضعية. إن على المتحاورين أن يعرف بعضهم بعضاً. وأن يلتزم الجميع بقواعد الوضعية التواصلية. وإن مبدأ المساواة الذي تفرضه هذه الوضعية يمنع إعطاء أفضلية لطرف من الأطراف. وكل طرف يفترض أن يكون ذاتاً ومشرعاً. إن هذه الحالة لا تقبل إلا من خلال خطاب حجاجي نظري وعملي في الوقت نفسه.

إن لهذه النظرية الفضل في الاعتراف بحقيقة الصورة الاجتماعية التي يشكلها الأفراد حول أنفسهم عندما يتواصلون. ولكن إخفاقها يتمثل في اعتبارها أن المتكلم شخصية أخلاقية مدعمة بنظرية أيديولوجية في الحوار.

إن ما هو مطلوب هو الانطلاق من الأزمات الخاصة بالدافعية (crise des motivation)، وإبراز التصرفات البدائية والجنسية ذات الطابع التعويضي: ذلك أن ما يتم القيام به هو إنتاج المتعة بدلاً من إنتاج العدالة الاجتماعية. إن هذه الدافعية العاطفية تحاول تأكيد المذهب السلوكي في علم النفس؛ بحيث تظهر وكأن المتنازعين يدخلان في حلقة التأثير والاستجابة. وما إن يعبر أحد الطرفين عن حاجة ثقافية حتى يصبح عرضة للشك من أنه اعتراف بالرغبة في الهيمنة، ومن ثم علاقة قوة.

إن هذا الطرح التداولي لا يعمل إلا على تمديد مبدأ المماثلة والإجماع القائم سلفاً في الليبرالية، والافتراض أنه يمكن تأسيسه كلحظة أخلاقية وسياسية. ولكنه في الحقيقة، يقوم بتقوية مرض الرأسمالية مع أنه يفترض علاجها. إن خصوصية مرض الرأسمالية يعود – بحسب هذه التداولية – إلى انحراف في الوعي الأخلاقي الليبرالي الذي يحمله وينشره. ولقد شخص ذلك ماكس فيبر، عندما ذهب إلى أن البحث عن تلبية الحاجات من قبل الرأسماليين وذلك بإنتاج شروط الحياة والعمل بالنسبة للعمال سيعطي للرأسماليين أرباحاً في شركاتهم؛ بحيث لا يعرضهم إلى أية مخاطر. إن هذه الحالة تسمى بالوعي الخلاصي.

إن الشك حول القوانين المقترحة من قبل المتحاورين يؤدي إلى أن لا واحد من أطراف الحوار سيحترم الشروط المفروضة،و بخاصة عندما يرى الشروط الضرورية للعبة الحوار. لهذا وجب القول إنه لا يكفي للمتحاورين أن يعلنوا الحقيقة حتى يتم احترامها. لذا نستطيع القول إن النظرية النقدية للمجتمع تقوي الفوضى الاجتماعية عندما تعمل على انتصار الأفلاطونية الجديدة، وتغلِّب الروح الاجتماعية للتواصل على حساب علاقات القوى الاقتصادية، وهو ما يؤدي حتماً إلى التخلي عن حلم التحكم في الذات وفي الآخرين.

إن هذه التقوية المعولمة حول العدالة الاجتماعية ليست إلا عرضاً من أعراض مرض في التفكير نابع من خطأ فلسفي حول طبيعة الإنسان. إن هذا المرض قائم على خطأ فلسفي موروث من السياسة ومن الدين. ويتمثل هذا الخطأ في الاعتقاد بأن الفكر واللغة في حالة انسجام سواء بالنسبة للعالم أو الإنسان، وأن هذا الانسجام يمكِّن الإنسان من التحكم في رغباته وفي جسده بواسطة الفكر، الفكر المصمم على أنه روح جماعية وفردية. إن العولمة

والتجريبية الشاملة يواصلان هذا الحلم الجماعي الخاص بالتحكم في الذات والآخرين، وذلك بمضاعفة الرغبات بوصفها وسائط لتأكيد هذا التحكم. إن هذا التحكم لا يتم – كما نعلم – إلا من خلال التحكم في رغبات الآخر وجسده، وذلك من خلال لعبة الوسائط وأهمها لعبة العرض والطلب المفروضة عليه بشكل تعسفي. إن الأيديولوجية المسيحية الجديدة التي تم تحيينها هي تحالف بين الذاتيات من جهة، والفكر الجماعي للقوانين التي حلت محل الإله اليهودي – المسيحي من جهة أخرى. وإن هذا التحالف بين العلوم الإنسانية والتواصل ليس إلا عملية إطلاقية للقانون الدستوري الذي لا ينتج إلا صروحاً من المصوغات الفارغة والمفصولة عن الواقع.

على أن ما يجب أن يكون منا على بال هو أن هذا المرض، وذلك الخطأ يمكن تجاوزهما؛ لأنهما ليسا ضروريين، بل نستطيع القول إنهما يمثلان صورة طفيلية لما يجب أن تكون عليه العمليات المبدعة للتواصل وللحكم الخاص بشروط حياة الإنسان. وإن إعادة تنشيط أخلاق وإجماع سياسي ليس إلا مجرد نقل للصمم التداولي إلى صمم فكري، لذا وجب اعتماد طرح جديد للموضوع.

3. الدروس الأنثربولوجية المستفادة من الأزمة: عدم قدرة الإنسان على التحول المباشر والاحترام غير المشروط لقانون الحقيقة في استعمال العلوم الإنسانية

إن هذه التجريبية قد أدت إلى تحييد الجانب النفسي والمؤسساتي، وأدت إلى اكتشاف أن الإنسان المعاصر هو كائن تواصلي. وهي بذلك تفتح المجال إلى إنسانية وحيدة يمكن أن يحققها الإنسان. إن هذا يتطلب استعمالاً نقدياً للحكم في العلوم الإنسانية، وكذلك استعمالاً نقدياً لما يؤدي إليه هذا الحكم.

منذ أفلاطون والعلاقة بين الرغبات علاقة يطبعها الصراع الذي يعيد إنتاج الصراع الأبدي بين الآلهة التي تم توزيعها على الإنسان، ثم لاحقاً بوصفها نوعاً من القيم العديدة لليبرالية كما بين ذلك ماكس فيبر. إن هذه الطبيعة الصراعية قد ظهرت في عصر الحداثة في العلاقات بين الذوات حتى جعلت من الإنسان مجرد إنسان الرغبة، وذلك بحسب الوصف المشهور لهوبز: الإنسان ذئب لأخيه الإنسان، وقبل أن يجعل من السياسة، وبخاصة في الليبرالية، سياسة جماعات المصالح المتصارعة.

يتعلق الأمر هنا بخطأ فلسفي ناتج من الجهل الذي كنا فيه في القديم وفي الحديث على حد سواء والخاص بالطريقة التي أجراها الإنسان مع رغباته.. هذه الطريقة القائمة على العلاقة المسبقة(a priori) ذات الطبيعة العقلية وما يشتق منها على مستوى اللغة. ولقد ارتبط هذا الخطأ باعتقاد خاطئ أيضاً مفاده أن الإنسان الحديث قادر أن يحول نفسه بنفسه، وذلك وفقاً للمطلب الأخلاقي. وهذه الحالة، حالة الخطأ المضاعف الناتج من العلاقة العقلية المسبقة للرغبات، والقدرة على التحول الذاتي، تحاول أن تجمع بين العدالة الليبرالية السياسية أو العقل الحجاجي(la raison argumentative)، في نظام معرفي وقانوني، بل أكثر من هذا في نظام تواصلي برلماني وإداري . إن هذا النظام، في الحالتين، يعمل بطريقة مماثلة للغريزة؛ أي وفقاً للتأثر والتأثير، أو الفعل ورد الفعل، أو بتعبير آخر، تحويل الإنسان الذي وصفه بولك(Bolk) (بالحيوان المشوه)، ووصفه نيتشه (بالكائن غير الثابت)، إلى إنسان حسن التكوين.

إن هذا التصور الموروث من أرسطو والذي يطلق عليه (zoon logikon)، وتم استعادته من قبل النفعيين، أو أخلاق المنفعة، ما يزال حاضراً في تصور المصلحة الخاصة لليبرالية كما هو حاضر في الديمقراطية التداولية(démocratie délibérative). إن هذا التصور الأنثربولوجي ليس أقل خطأ من التصورات السابقة بما أنه يرى أنه لا يوجد في البداية إلا الغرائز الداخلية الخاصة (intra-spécifique) للاستهلاك الغذائي والجنسي والدفاعي.

إن هذه الأزمة التي أدت إلى الإخفاقات العديدة في الاستعمال التداولي للعلوم الإنسانية، تبين عدم قدرة الإنسان على أن يتحول بنفسه. من هنا وجب إحداث تصور جديد يقوم على القدرة الإبداعية للغة والحياة النفسية.

إن الفلسفة والعلوم الإنسانية التي نظرت في هذه التجريبية ونتائجها، قد اكتشفت شيئاً فشيئاً أن الإنسان بدأ يخرج من حلم التحكم في الذات، كما بينت القصور والعيوب الخاصة بالإجماع. والمبدأ الذي يقوم عليه هذا التصور الجديد هو أن الإنسان لا يتكون من روح ومن جسد، وإنما هو حصيلة وتركيبة لرغباته وأفعاله. ومثلما بين ذلك جاك بيرك مترجم معاني القرآن (الكريم)، فإن الإسلام لم يتشكل إلا عندما أعاد النظر في الاكتفاء

الذاتي للنظام اليهودي-المسيحي، هذا النظام الذي يعاد تنشيطه اليوم بواسطة التداولية الأوروبية لما يسمى بالديمقراطية التداولية.

إن هذه التجريبية الشاملة تعترف – إذن – بالخطأ الذي يكمن في قلب الثقافة الحديثة والخاصة بقدرة الإنسان أن يتحكم في نفسه من خلال نفسه. وهذا يؤدي إلى القول إن الإنسان لا يستطيع أن يحقق أهدافه التي سطرها في التاريخ.

و بالنظر إلى هذا الخطأ، وإلى عدم القدرة، فإنه يجب تطوير ثقافة مغايرة. وإن عماد هذه الثقافة الجديدة هو الأنثربولوجيا الفلسفية للغة التي يمكن لها أن تستخرج الديناميكية الخاصة بالمنطق الداخلي لاستعمال اللغة، وذلك في مقابل التجريبية التواصلية التي تقنع بنجاح التواصل.

إن الأنثربولوجيا الفلسفية للغة قد اكتشفت في هذا القرن، أن الإنسان – بوصفه كائناً لغوياً– لم يتمكن من تغيير نفسه وتحويلها إلا بطريقة غير مباشرة، وذلك من خلال التماهي والتوسط القديم أو بالأحرى العتيق الخاص بالآلهة ونقله إلى حياته الأرضية. وإن مصدر هذا التماهي والمماثلة بين الإنسان والآلهة هو ما تكشف عنه معاينة اللغة، وبخاصة في جانبها الصوتي الذي يوحي بالانسجام مع العالم. وكذلك بالاعتماد على مقولة بيرس: إن كل قضية تؤكد حقيقتها حتى يمكن فهمها، أي وفقاً لمبدأ الاستعمال والسياق.

إن إعادة بناء الشروط الأنثربولوجية والفلسفية للاستعمال يقتضي إحداث تغيير في نموذج الحداثة نفسه، وبخاصة في المجال السياسي، وذلك بإعطاء الأولوية للمجال العملي على المجال النظري، والاعتراف بالوظيفة النقدية باعتبارها الشرط الأول لتجديد العلوم الإنسانية. وأن يكون من أولويات هذه الوظيفة أن تتوقف العلوم الإنسانية عن الادعاء بالحيادية، وأن تربط النظرية بالممارسة، وأن تستنتج من ثم أن الليبرالية التجريبية غير قادرة على تقديم إجماع سياسي.

لقد طالبت التداولية المتعالية والتداولية الاجتماعية والسياسية لكارل أوتو أبل ويورغن هابرماس – بوصفهما علوماً نفسية واجتماعية – بهذا الإجماع الذي يجعل حياة الإنسان ممكنة، ويسمح بقيام حوار فيما بيننا، أو بالأحرى بحوار إنساني فيما بيننا.

المجلة التربوية

مجلة فصلية، تخصصية، محكّمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير: أ. د. عبدالله محمد الشيخ

تنشر:

- البحوث التربوية المحكمة
- مراجعات الكتب التربوية الحديثة
- محاضر الحوار التربوي
- التقارير عن المؤتمرات التربوية وملخصات الرسائل الجامعية

- تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
- تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

في الكويت: ثلاثة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات.
في الدول العربية: أربعة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات.
في الدول الأجنبية: خمسة عشر دولاراً للأفراد، وستون دولاراً للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي ص.ب. ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955
الكويت هاتف: ٢٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ - ٤٤٠٩) - مباشر: ٢٤٨٤٧٩٦١ - فاكس: ٢٤٨٣٧٧٩٤

E-mail: joe@ku.edu.kw